فان الاعم المقول عليها وعلى حقيقة اخرى يكون جنسا والنوعية بالمعنى
الخصوص فان الاخص المقول عليه وعلى غيره الجنس يكون نوعا ويسمى
النوع السافل نوع الانواع والجنس العالي جنس الاجناس ويسمى
مقولة ايضا لف ونشر غير مرتب الكلي الثالث الفصل وهو المقول اى
كلي قيل وحمل في جواب اى شيء هو في جوهره واى شيء وان كان طالبا
مطلق المميز بحسب اللغة لكن الاصطلاح المنطقي وقع على مميز لا يكون
مقولا في جواب ما هو فخرج الحد والجنس وما لا جنس له لا فصل له
كالوجود والا لكان الجزءان فصلين فيكونان محصلين فلا يمكن الاتحاد
بينهما فتامل فيه قال في الحاشية الوجود لا جنس له والا فاما ان
يتصف بالوجود فيكون الكل صفة للجزء لكن لا يكون ذلك الجزء
صفة لنفسه بل صفة لساير الاجزاء فلا يكون العارض بتمامه عارضا
او العدم فيلزم اجتماع النقيضين واورد عليه امور منها ما في الحاشية
القديمة انه ان اراد انه يجب ان يكون اجزاء العارض باسرها عارضة
لمعروض ذلك العارض فينتقض بالكثرة فانها عارضة للمجموع مع
ان الوحدة التي هي جزؤها ليست عارضة له بتمامه بل لجزئه
وان اراد انه يجب ان يكون اجزاء العارض عارضة اما للمعروض
او لجزئه فلا احد ان يلتزم كون الوجود عارضا لجزئه وجزؤه لجزئه
فتامل فان فيه مجالا للفكر ويمكن ان يجاب بناء على التلازم
بان الاجزاء العقلية يجب ان يحاذيها الاجزاء الخارجية فلو كان
الوجود مركبا فاجزاؤه يكون موجودة متميزة واذا بطلت غير المتناهي
فلا بد من جزء واحد يعرض الوجود له فاما بالكلية فيلزم عروض

الشيء

الشيء لنفسه او ببعضه فلا يكون العارض بتمامه عارضا وفي هذا
الدليل دقائق والحق انه ان اريد به بساطة الوجود المصدري البديهي
التصور فغنية عن البيان وان اريد بساطة الحقيقي فمشكل جدا اذ لا
انثت انتشرا كرخ هم هذا الدليل والله اعلم بالصواب واذا ثبت ان ما لا
جنس له لا فصل له نكلما له فصل له جنس فكل فصل مميز عن المشاركات
الجنسية فان ميز المهية عن المشاركات الجنس القريب فقريب
كالناطق للانسان وان ميز عن مشاركات الجنس البعيد فبعيد
كالحساس للانسان وكل فصل بعيد لمهية فهو قريب لجنس من اجناسها
وله نسبة الى النوع بالتقويم والدخول فيه ويسمى مقوما وكل مقوم
للعالي نوعا كان او جنسا فهو مقوم للسافل لان جزء الجزء جزء
ولا عكس كليا اى ليس كل مقوم للسافل مقوم للعالي اذ ربما يكون
مقسما وله نسبة الى الجنس بالتقسيم الى النوعين فيسمى مقسما فكل مقسم
للسافل مقسم للعالي اذ مقسم الاخص مقسم الاعم ولا عكس قال الحكماء
الجنس امر مبهم متزلزل بين ان يكون هذه الحقيقة او تلك لا يتحصل
الا بالفصل ولهذا يتحد معه فهو علة تامة له اى لتحصله فلا يرد انهما متحدان
فكيف العلية وفيه ما فيه قال بعض الاجلة من المتاخرين بانهما متغايران
حال كونهما مادة وصورة فالعلية صحيحة هذا مع التوقف على التلازم
لا يفيد الا علة ناقصة فلا يصح بعض التفريعات الاتية فلا يكون
فصل الجنس جنسا للفصل بان يتركب ماهية من جزئين بينهما عموم
من وجه فيكون كل منهما جنسا مشتركا بينها وفي ماهية اخرى وفصلا
مميزا لها بالنسبة الى ماهية لا يوجد فيها والا لزم الدور وقد تقدم ما فيه

King Saud University
Copyright © King Saud University